

هيئة حقوق الإنسان تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وتحدد حقوق المرأة والتعليم والتنمية والبحث كمجالات العمل ذات الأولوية

التاريخ: 2012/02/25

بناء على دعوة من حكومة إندونيسيا، انعقدت الدورة الأولى للهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في جاكارتا في الفترة من 20-24 فبراير 2012 الموافق 28 ربيع الأول - 2 ربيع الثاني 1433هـ. وانتخبت الهيئة المؤلفة من 18 عضواً والتي تجتمع مرتين في السنة الدكتور ستي روهائني دزوهاياتين (من إندونيسيا) رئيساً مؤقتاً لها. وأعربت الهيئة عن امتنانها لحكومة وشعب إندونيسيا على كرم الضيافة.

واعتباراً لضرورة تمكين منظمة التعاون الإسلامي من آلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، ركزت الدورة، التي استغرقت خمسة أيام، على وضع نظامها الداخلي، كما أخذت الهيئة علماً بالقضايا المستجدة المطروحة على أجندة حقوق الإنسان العالمية. وقد تقرر أن تكون الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء، وحالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة عام 1967 وكذلك قضايا حقوق الإنسان في أجندة المنظمة، من ضمن البنود الدائمة على جدول أعمال الهيئة.

وأعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة في سوريا، كما أعربت عن قلقها بشأن ما حدث مؤخراً في أفغانستان من حرق نسخ من المصحف الشريف وما أدى إليه ذلك من خسائر في الأرواح.

وفي نطاق بحث بنود جدول الأعمال ذات الصلة، حددت الهيئة موضوعات حقوق النساء والأطفال، والحق في التنمية والحق في التعليم، فضلاً عن تشجيع البحوث كمجالات ذات أولوية عاجلة ضمن عملها. وقد وردت أيضاً في عداد القضايا الشاملة التي حددتها الهيئة جوانب حقوق الإنسان المدرجة في أجندة منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصاً تقديم الدعم التقني لبناء القدرات وضرورة إقامة الشبكات المؤسسية في الدول الأعضاء. وضمن التوصيات التي رفعتها الهيئة إلى مجلس وزراء الخارجية، عرضت مساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في مجالات هامة، بما في ذلك تلبية متطلبات إبلاغ آليات حقوق

الإنسان. وشجعت الهيئة أيضاً الدول الأعضاء على الاستفادة من كامل إمكانات خبرتها من خلال رفع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والتشريعات المناسبة إليها للإدلاء برأيها الاستشاري. وحثت الهيئة أيضاً على تحديد سبل التفاعل بينها وبين المجتمع المدني.

وشددت الهيئة على مساهمات القيم الإسلامية في حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، واعترفت بأهمية التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبخاصة من خلال تبادل الممارسات الجيدة. كما بحثت سبل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وقررت الهيئة تشكيل فريق عمل يعمل على وضع النظام الداخلي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، وذلك للتمكن من وضع اللمسات الأخيرة عليه في الدورة المقبلة.